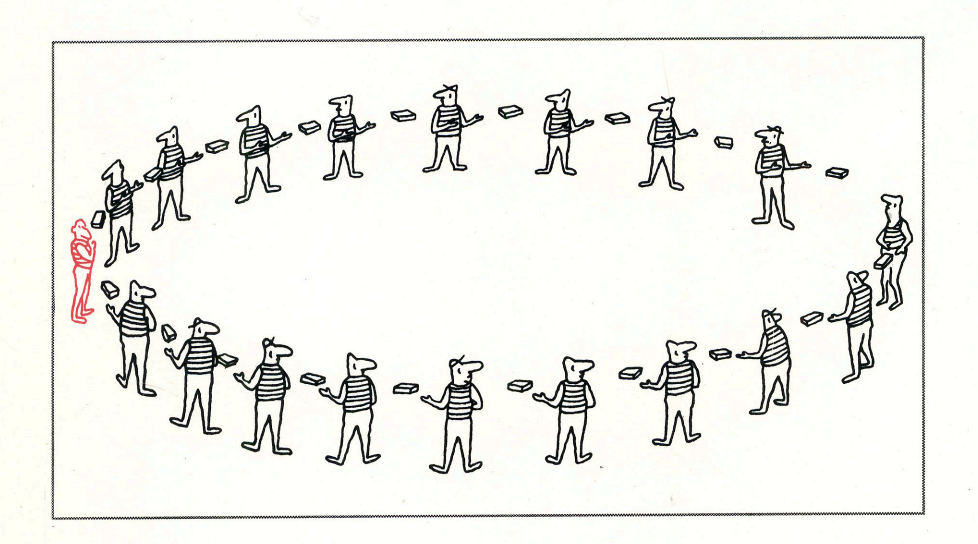
دلال البزري

غرامشي في الديوانيّة

في

محل "المجتمع المدني" من الأَعراب



دار الجديد

دلال البـزري

غرامشي في الديوانيّة

في

محـل "المجتمع المـدني" من الأعـراب

دار الجـديد

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م □ ص. ب: ٥٢٢٢/١١ بيروت ـ لبنان □ هاتف: ٣٤٣٧٥٢ □ نضّد النّص: سناء وحنان سلامي □ ضبطهُ على أُصوله: محمود عساف □ انشاه كتاباً: علي حمدان □ الّف الغلاف: عمر حرقوص □ خطّ خطوطه: علي عاصي.

مجتمع طول البقاء

على سبيل التقديم

ينعقد إجماع على تعيين السّبعينات تاريخاً لتبنّي الدّيمقراطيّة إيديولوجيّةً للإنقاذ العربيّ. في تلك الأثناء أطلّ أنطونيو غرامشي مُعزّياً بهزيمة ١٩٦٧ وباعثاً آمال نهوض. وإذ تضمّنت نصوصه جملة من المفاهيم المُجَدِّدة، على رأسها المجتمع المدنيّ، فإنّ معظم النّاجين من تحت أنقاض المشروع القوميّ آهتدوا، وفي أوقاتٍ متباعدة، إلى هذا المفهوم فآستعانوا به إطاراً عربيّاً يُسَهِّل تنظيراتهم المتعثّرة. وشيئاً فشيئاً لازمت «الدّيمقراطيّةُ» «المجتمعَ المدنيَّ» بحيث أصبحا عيناً لِنَظرٍ واحدٍ يبحثُ عمّا يمكن عمله للخلاص من الآفات العربيّة الكبرى.

وعلى الرّغم من أن بعض الماركسيّين العرب «آلمُشاقّين» حاولوا الجمع بين الإرث الغرامشيّ وما يبدو لهم أنّه المعطى العربيّ، فإنّهم لم يظفروا بإبداع نظريّ، ولا حتى بتماسك منهجيّ، يُنقذ غرامشي ومجتمعه المدنيّ من «سوء الاستعمال» واضطرابه. ولقد زاد الطين بلّة تسلّلُ دخلاء إلى الإخوانيّة الغرامشيّة لم يُعرف على وجه التّحقيق هل يرتقون نسباً إلى توماس هوبس أو جون لوك، كارل ماركس أو فريدريك هيغل... كذلك، لم يعد من سبيل إلى تعريبِ «أصيلِ» هذا المفهومِ من «الدّخيل» عليه: هل المقصود بـ «المجتمع المدنيّ» مجتمع حرّيّة السّوق أو مجتمع سوق الحرّيّات؟

فالرّوحية الإنقاذيّة الّتي أملت على المثقّفين العرب التزاحم على هذا المفهوم، من آستعجال الحلّ أو صياغة المهمّات المطلوبة أو مجرّد تصوّر مسارهما، أفضت إلى تسفيهه. والحقّ أنّه ليس هناك ما يُدهش في ما آل إليه هذا المفهوم من تسفيه، عندما نرى كيف آندفعت التّيّارات السّياسيّة جمعاء من ليبراليّة إلى قوميّة، (وحتّى بعض الإسلاميّة مؤخّراً)، إلى مصادرته لحساب تعبئتها السّياسيّة أو النّظريّة؛ علماً أنّ هذه التّعبئة لا تُلبّي غالباً سوى طلب وهميّ من صنع خيال مُثَقّفٍ مُلْتَزمِ الانتصارَ لأحد هذه التيّارات، وكاتبة هذه السطور ليست بالغريبة عن أورشليم، لذا فهي لا تُبرّىء نفسها، في أيّ حال، ممّا تأخذه على الآخرين.

*

- ما هي التّعريفات الّتي أوْلتها الأدبيّات السّياسيّة - السّوسيولوجيّة العربيّة لمفهوم المجتمع المدنيّ؟

- هل مارس المثقّفون العرب، من شتّى مشاربهم، إسقاطاتٍ سياسيّةً على هذا المفهوم؟

- إلى أيّ حدٍّ ترافقت هذه الإسقاطات مع ثنائيّات ذهنيّة ومع مجموعة من المُسبقات الفكريّة، تتحمّل مسؤوليّة تمويه الإسقاط وتشويش التّعريف؟

تلك هي التّساؤلات الّتي تطرحها قراءة هذه الأدبيّات والتي نحاول - في الصفحات التالية - الإجابة عنها، بالإحالة إلى أبرز ما صدر في العقد الأخير من أدبيّات «عربيّة» تُعنى بـ «المجتمع المدني».

حروبُ «المجتمع المدنيّ» الآتيةُ

١ ـ التّعريف على قلق

أ ـ المرادفات الممكنة

تَطَوَّرَ مفهوم المجتمع المدنيّ في موطنه، الغرب، بسبب التّغيّرات الّتي رافقها عن قرب، فلم يستقرّ على معنىً واحد، بل حمل ويحمل الآن معاني مختلفة. أمّا في الأدبيّات السيّاسيّة العربيّة، فلا يبدو أنّ تعدّدَ المعاني هذا مَحَلٌّ أو مناسبةٌ ولو لسؤال عن سيرة هذا المفهوم وسبل تعاطيه. فأصحابُ «المجتمع المدنيّ» العربُ يتجاوزون هذه الصعوبة بالضرب صفحاً عن التّدقيق في تعقيداته، وفي ما يتضمّنه تباين المعاني من تفاصيل تختلف بآختلاف المُعطى السياسيّ أو الاجتماعيّ. من هنا غلب على تعريفهم «المجتمعَ المدنيَّ» طابعُ الكلمات المتقاطعة. وحسبك أن تكون قارئاً متأنّياً، قليل الانشغالات، سيّد وقتك، لتلعب اللّعبة وتكتشف كم يسهل آستبدالُ «المجتمع المدنيّ» بمرادفات أيْسَر وأسْيَر.

من هذه المرادفات، تبعاً للنّص المعنيّ: المواطنون، الشّارع، الشّعب، الجماعات (طوائف، إثنيّات، وقبائل)، المؤسّسات الحديثة، ثمّ المنظّمات الشّعبيّة واجهة التّيّارات السيّاسيّة (ذات الطّابع الرّسميّ أو شبه الرّسميّ أو المعارض)، وأخيراً المنظّمات الأهليّة ـ وهذه بدورها قد تضمّ هيئاتٍ تقليديّة صِرْفاً أو أخرى متشابكة، عمداً أو بغير حساب، مع ما دُرِجَ على تسميته مؤخراً بـ «المنظّمات غير الحكوميّة» (Organisation non Gouvernementale - ONG).

ولا تخلو تسمية هذه الأخيرة (ONG) من مفارقة ناجمة أيضاً عن سوء تعريف: فهذه المنظّمات «غير الحكوميّة» لا تتأسّس ولا تنمو ولا تستمرّ في بلاد العرب إلّا تحت مظلّة الحكومات الّتي وضعت قيوداً على تكوينها...

١ ـ صادر يونس، **بناء المجال العربي ـ مؤسسات العلم والعمل**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩١، ص ص، ١٢٥ ـ ١٢٨.

ب ـ في الوجود واللّاوجود وملابستهما

وإلى غياب التّعريف بـ «المجتمع المدنيّ»، ثمة ارتباك يتعلّق بوجوده أصلاً؛ فالنّصوص جميعها في حيرة تتراوح بين تأكيد هذا الوجود ونفيه؛ حتّى إن أحدهم، على سبيل المثال، لا يتحرّج من التّأكيد مثلاً، أنّه:

> «في بلدان كسوريا والعراق ومصر تجد مجتمعات مدنيّة قديمة العهد تضبطها انماط من العلاقات تعكس إلى حدّ بعيد انماط الإنتاج القائمة».

مضيفاً في موضع آخر:

> «إنّ المجتمعات العربيّة تتراوح بين انماط إنتاج تقليدية حطّمها التّغلغل الراسماليّ، وانماط إنتاج بديلة لا تعكس علاقات راسماليّة متعدّدة ولا تتيح بالتّالي قيام مؤسسات ثابتة تسمح للمجتمع المدنيّ باداء دوره وتؤمّن الحصانة للإنسان»(١).

طبعاً، لو آستبق الكاتب السّؤال، فوضّح المعاني المختلفة لمفهوم المجتمع المدنيّ تبعاً للعهود المتعاقبة، لآستغنى عن مشقّة إثبات الوجود أو نفيه. أمّا وقد أكّد على الوجود التاريخيّ للمجتمع المدنيّ في بلدان المشرق، ثمّ تابع بأنّ الشّلل العربيّ، بين الحداثة والتّقليد، لم يسمح بقيام مؤسسات مجتمع مدنيّ، فهذا ما يُفضي إلى جملة من الاحتمالات:

ـ فإما أنّ «المجتمع المدنيّ» وُجِدَ حقّاً في بلدان المشرق، فلم يتناقض وجوده مع المجتمع التقليديّ؛

ـ وإما أنّ «المؤسّسات الثّابتة» هي غير «المجتمع المدنيّ»؛

- وإمّا أنّ «المجتمع المدنيّ» يحتاج إلى الخلاص من البنى التّقليديّة ليمضي قُدُما.

والمشكلة في هذه الاحتمالات أنّ كلّ واحد منها يُلغي الآخر ويدفع بالقارىء إلى أحد آثنين لا ثالث لهما: «المجتمع المدنيّ» موجود، «المجتمع المدنيّ» غير موجود.

في مكان آخر يتابع الكاتب نفسه:

«المجتمع المدنيّ (في البلدان الخليجيّة) خاضع لشكل العلاقات القبليّة القائمة، والنموّ الاقتصاديّ يرتكز على التّوزيع قبل الإنتاج».

مضيفاً في صفحة أُخرى:

«يشترك النّموذجان (القبليّ والعسكريّ) بعزل المجتمع المدنيّ عن المشاركة الفعليّة في اتّخاذ القرارات في الحقول الاقتصادية والسياسيّة والاجتماعيّة»[٢].

وإذا أُضيء على هذه المعاينة «الخليجية» بما سبق ولاحظه الكاتب من صعوبة تحقيق «مجتمع مدنيّ» في ظلّ آنحسار المجتمعات العربيّة بين التّقليد والتّحديث، يدخل التّحليل، مرّةً أُخرى، ممرّاً ضيّقاً تأخذ فيه الاحتمالات بخناق بعضها البعض وبخناق المفهوم نفسه:

- فإمّا أنّ «المجتمع المدنيّ» تكوّن على أرضيّة العلاقات القبليّة؛

- وإمّا أنّه، بصرف النّظر عن مقومات هذا التّكوين، نشأ بمعزل عن القرارات العفويّة التي تُمليها العلاقات القبليّة. وفي هذه الحالة يُطرح السّؤال عن الوظيفة التي تبرّر وجوده، أعني المجتمع المدنيّ؛

- وإمّا أنّه، ببساطة، عاجز عن التّكوّن للاعتبارين الآنفين؛ وفي هذه الحالة تأكيد على عدم الحاجة أصلاً للوجود من طريق التّأكيد على الوجود. وهذا وجه من العبثيّة لا تلقاه إلّا في يوميّات فرسان البطولات الوهميّة..

٢ - المصدر نفسه، ص ص، ١٢٧ - ١٢٩.

يصف كاتب آخر عراق الخمسينات كما يلي:

«في ظلّ نظام كالنّظام العراقيّ القائم منذ ١٩٥٨، فإنّ إقصاء المحكومين عن الحكم عموميّ: فالأكراد مقصيّون وفئات واسعة من السنّة كذلك، ناهيك عن الشيعة. والمسالة الأساسيّة قد تكون في سيطرة مجموعة ضيّقة تربطها عصبيّة محلّيّة او طائفيّة او قبليّة على جهاز الدولة، وإقصاء المجتمع المدنيّ عنه».

ثمّ يتابع مطالعته متوقفاً عند لبنان فيرى أنّه:

«في ظلّ مجتمع مدنيّ مندمج حقيقة، كان النظّام اللّبنانيّ، على طائفيّته، احسنَ تمثيلاً من ايّ نظام آخر، في المرحلة اللّيبراليّة من عمر المنطقة، لتنوّع المجتمع المدنيّ»[٣].

يُفهم من الاستشهاد الأوّل، الخاص بالعراق، أنّ هناك صلةً ما، غامضة، قامت بين المذاهب والإثنيات العراقيّة في الخمسينات وبين «المجتمع المدنيّ». أمّا في الاستشهاد الثاني، الخاص بلبنان، فتضفي عبارة «تنوّع المجتمع المدنيّ» شيئاً من الترّادف بين الطّوائف اللّبنانيّة أثناء المرحلة «اللّيبرالية» وبين «المجتمع المدنيّ». هكذا يتمّ التّحقّق، وإن على نحو ضبابيٍّ بعض الشيء، من موقع «المجتمع المدنيّ»، أعني، محلّه من الاعراب، إذا جازت العبارة، في صلب وسياق البنى التقليديّة الطائفيّة والمذهبيّة.

أمّا بخصوص أعداء هذا «المجتمع المدنيّ»، فيتلمّسهم الكاتب من وصفه لمحاولات الدّولة السّيطرة عليه بواسطة أدوات الحداثة:

«فكلّ السّلطات المتعاقبة، بما فيها السّلطات الحاليّة، ابقت على جزء من خارجيّتها بالنّسبة إلى الكتلة الأكبر من المجتمع المدنيّ الّذي حاولت السّيطرة عليه وتفكيكه وإعادة تركيبه بواسطة أدوات الحداثة»[٤].

على ضوء هذا الوصف الغامض وما يُتيحُهُ من «تعيين» لأعداء «المجتمع المدنيّ» يصبح مُلحّاً التّطرّقُ إلى مسائل عالقة:

٣ ـ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ص: ٩٣ ـ ١٤٢.

٤ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٩٩.

ـ فإذا صحّ أنّ البنى التّقليديّة هي قوام المجتمع المدنيّ في المشرق العربيّ، فكيف يمكن لعصبيّة من هذا القبيل (إثنيّة أو طائفيّة) أن تشكّل أدوات تحديثيّة تسيطر بموجبها على المجتمع المدنيّ؟

ـ ثمّ كيف يمكن الاستفادة من مفهوم المجتمع المدنيّ عندما يجري على طوائف وإثنيّات محكومة (حالة العراق)، ولا يجري على طوائف تكون واحدةٌ منها، أو بعض المتحالف معها، هي الحاكمة (حالة لبنان)؟

ـ وأخيراً، ما هو الفرق عندها بين ما يصفه الكاتب بـ «المجتمع المدنيّ المندمج»، و «المجتمع المدنيّ المتنوّع»؟ ألا يفترض هذا التمييز القاطع قياساً غير «تقليديّ» تجده، مثلاً، في مفاهيم المواطنة والمؤسّسات ودولة القانون؟ أم أنّ هذه المفاهيم غير صالحة، إلّا جزئيّاً، كما هو حال «المجتمع المدنيّ»، بسبب غياب تعريفها وسوء آستخدامها والترجّح بين وجودها وعدمه؟

في مكان آخر، المغرب العربيّ، وتونس تحديداً، يعزو أحد الكتّاب غياب الحرّيّات إلى:

«غياب المجتمع المدنيّ وضخامة المجتمع السياسيّ (...) وضعف الوعي النقديّ وانجذاب المثقف نحو السّلطة».

لكنّه في صفحة أُخرى يولي الدّولة مسؤوليّة بناء المجتمع المدنيّ:

«لا يمكن الاعتقاد بانّ بروز المجتمع المدنيّ في تونس المستقلّة كان عمليّةً عفويّةً وفجائيّةً، لانّ ملامح المجتمع الجديد تمّ نحتها بفضل سياسة التّعليم المنتهجة منذ ١٩٥٨، والصّيرورة الدّولانية المنجزة عن الآفاق العشريّة، إضافة لعمليّة الرّسملة الّتي عرفتها تونس خلال السّبعينات».

متابعاً أنّ «المجتمع المدنيّ واقع ملموس على الرغم من هشاشته» لينسحب كلّ هذا التشوّش على ما يخلص إليه الكاتب من أزمات تخصّ المثقّفين، فيقول:

«إنّ مازق المثقّفين التّونسيين الجدد مرتبط بأزمة الحرّية، غياب او ضعف المجتمع المدنيّ»[٥].

... ليبقى السؤال نفسه معلّقاً: غائب، ضعيف، موجود؟

فتأتي الإجابات المرتبكة: بعضها ينفي ضمناً وجوده مرفقاً تَحَسُّره عل ذلك ببعض الأسباب من قبيل أنّه يجب أن يكون «عربيّاً وجديداً»[٦]، أو «غير رسميّ»[٧]، وأن لا يكون كاذباً بل مجتمعاً مدنيّاً «بالمعنى المعروف للكلمة»[٨]،أو «صحيحاً إن أراد تعدّديّة حقيقيّة»[٩]، وآخر يعلن صراحةً غيابه، داعياً إلى ضرورة بنائه في العالم العربيّ على نحو يتيح إدانة المناحي السياسيّة التي «تكرّس آليّة كبح تكوّن المجتمع المدنيّ»[١٠].

إنّ التناقضات بين كاتب وآخر لا تكاد تُحصى، وهي تناقضات يُسَلِّم بعضهم أمره إليها، ممّا يُسهّل عليها الدّخول في نقاش من النّوع التّقريبيّ، الكمّيّ، الرّاضي بما توفّر من وعي من مثل أن:

«لا مشروع نهضة تحديثياً دون مجتمع مدنيّ مؤهّل، مجتمع حرّ ديمقراطيّ ولو جزئياً»[١١]،

أو أنّ:

«المجتمع المدنيّ ليس قائماً وإن وُجدت بعضُ مظاهره»[١٢].

كلّ هذا لا يُعين بالطّبع على تصوّر المجتمع المدنيّ ولا على رسم حدود واضحة لسماته وآليّته اللاّحقة، أللّهم تلك التّعريفات ذات المنحى الاستنسابي والّتي يتبنّاها، عادةً، المشتغلون بالسيّاسة ـ أو يعتقدون أنفسهم كذلك. وهذه

٥ ـ محمد كرو، «المثقفون والمجتمع المدني في تونس»، في **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، مركز الدراسات العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ص : ٣٤٠ ـ ٣٤٤، ٣٤٩.

٦ ـ **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، اعمال ومناقشات ندوة عقدت بمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ ص ٣٩٠. (الأسماء المشتركة في المناقشات كثيرة، لذا، فلن اذكر إلّا الصفحات).

٧ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٢٤٤.

٨ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٢٧٥.

٩ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٢١.

١٠ ـ **المصدر نفسه**، ص:٢٦٣.

١١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٥٣.

١٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٣٣.

التّعريفات تشمل عادة الأحزاب والنّقابات والرّوابط وحركات الشّباب والمرأة...إلخ. إلّا أنّ المشكلة الأولى مع هذا التّعريف «الاستنسابيّ» هي أنّ مُعتمديه لم يتحقّقوا من تلازم قيام هذا «المجتمع المدنيّ» وهذه «المؤسّسات الدّيمقراطيّة» الّتي شملها تعريفهم أو من تراخيه عنها. وينجم من عدم التّحقّق هذا، مهمّةٌ غاية في الإشكال، مفادها ضرورة الإجابة عن التّالي: «كيف يمكن أن نربط بين المؤسّسات الدّيمقراطيّة المنشودة والمجتمع المدنيّ؟»[١٣] ماذا؟ أين «المجتمع المدنيّ» إذاً؟ خارج «المؤسّسات الدّيمقراطيّة»؟ من أين يبدأ؟ أين تنتهي حدوده؟... إلخ.

١٣ ـ علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث»، في **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص: ٤٩.

١٤ ـ سعد الدين ابراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص: ٣٩٤.

أمّا المشكلة الثّانية والأهمّ، فتتعلّق بالموقع المفترض أن يحتلّه «المجتمع المدنيّ» وبوظيفته:

ـ فتارةً هو في تحالف مع الدّولة ضدّ «البروليتاريا الهلاميّة»:

> «من شان تكاثر ونموّ منظّمات المجتمع المدنيّ، انّ معظم التّكوينات الاجتماعية الرّئيسيّة تستطيع التّعبير عن مصالحها (...) بوسائل مؤسّسيّة اكثر جدوى وفعالية. وما دام ذلك مستمرّاً، فإنّ هذه التّكوينات ستكون، مثلها مثل الدّولة، بمثابة كابح لجماح البروليتاريا الهلاميّة. فالدّولة والمجتمع المدنيّ ستكون لهما مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الدّاخليّ. لذلك سيقلّ الإغراء في هذه الحالة امام عناصر الطّبقة الوسطى في استغلال هذه البروليتاريا الهلاميّة بالشّكل الغوغائيّ»[١٤].

ـ وتارة أُخرى، المجتمع المدنيّ هو الوسيط بين الدّولة والمجتمع:

> «يُقصد، اتفاقاً، بالمجتمع المدنيّ كلّ التّنظيمات والهيئات الوسيطة بين الدّولة والمجتمع. وهذه الهيئات الّتي تحمي الأفراد من عسف السّلطة، باعتبار انّ لدى كلّ سلطة، مهما كانت ديمقراطيّة، ميلاً طبيعيّاً إلى

الشّطط في استعمال السّلطات»[١٥].

وسوف يشتدّ تصوّر المجتمع المدنيّ غموضاً كُلّما تمّ التطرّق إلى الوظيفة الممكن إيلاؤها إليه.

٢ - التّبشير الدّيمقراطيّ

أشرت أعلاه إلى البدائل الفكريّة الّتي آستحوذت على إيمان أصحاب المشروع القومي أفراداً وجماعات، وإلى أنّ هذه البدائل كانت ديمقراطيّة بالأساس، عندما لم تكن صريحة الانتساب إلى الإسلام، أي أنّ الدّيمقراطيّة آصطَفّت مَصَفَّ العقيدة السّابقة وعوملت كالمفتاح لكلّ الحلول، بل لكلّ التّأويلات التّاريخيّة.

يقول أحدهم:

«ليس من المبالغة القول بانّ تاريخ البشريّة هو تاريخ النّضال من اجل الدّيمقراطية، اي من اجل الحرّية والمساواة والمشاركة»[١٦].

هكذا تستحيل الدّيمقراطيّة عرساً تنشد أغنياته كلّما دعت المناسبة على غرار عددٍ لا بأس به من المسرحيّات العربيّة الذّائعة في غير نظام آستبدادي، حيث المحور والمفصل هما الحرّيّة: يتكرّر آسمها المقدّس بلا هوادة ويتسامى، ولكن آنظر إلى مضمون هذه المسرحيّة: هل مارست حرّيّتها في النصّ؟ هل قلبت المقاييس الّتي أرساها المستبدّ قاعدة؟ هل «خانته»، ولو صامتة، فلجأت إلى آستدلال آخر، أو إلى سلوكِ مسارٍ مُمانع حقّاً؟ تلك هي بالضّبط حالة «المجتمع المدنيّ» ومحلّه من الحرّيّة.

فالمجتمع المدنيّ «طوبى جديدة ينبغي تحقيقها»[١٧] بل هو «دعوة يُبشّر بها»[١٨] مبنيّة على عقيدة تُعتنق، لذا يجب حلّ مشكلة «عدم الإيمان بها»[١٩]. ذلك أنّ المجتمع المدنيّ هو مقولة «التّحيّز إلى الدّيمقراطيّة»[٢٠] لأنّ «المجتمع

١٥ ـ المصدر نفسه ص. ٣٩٢.

١٦ ـ علي الدين هلال، «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر»، في **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص، ٧.

١٧ ـ **المجتمع المدني في الوطن العربي...**، ص، ٣٦٥.

١٨ ـ **المصدر نفسه**، ص، ٦٦٦.

١٩ ـ **المصدر نفسه**، ص، ٢٧١.

٢٠ ـ **المصدر نفسه**، ص، ٢٢٨.

المدنيّ الحقّ هو القنطرة المتينة والنّهج العريض الموصل إلى الدّيمقراطيّة»[٢١].

وإن شئت المزيد فهاك، مثلاً، أنّ:

«الصّلة بين الدّيمقراطيّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ هي صلة جدليّة متبادلة التّاثر والتّاثير»[٢٢].

ومن الطّبيعيّ في ظلّ هذه النّفحة التّبشيريّة أن توكل إلى «المجتمع المدنيّ» وظائف متدرّجة تَدَرُّج أصحاب الدّعوة من السّلطة ومكانهم منها:

تبدأ هذه الوظيفة بالحراسة:

«المجتمع المدنيّ الّذي يَحرُس ويُراقِب هذه المنجزات (التّنمويّة) لأنّ الجماهير غير المنظّمة والمسيّسة تتنازل دون وعي عن حقوقها ومكتسباتها»[٢٣].

ثمّ تنتقل إلى التناوب البرلمانيّ الذي هو:

«تعبير معيّن بوسائل محدّدة عن دور الإرادة الشّعبيّة في اتّخاذ القرار السياسي، بما في ذلك انتخاب السّلطة الحاكمة، والرّقابة على التّنفيذ، والمحاسبة في الأداء والنّتائج»[٢٤].

لتقترب من المناشدة فالدّعوة إلى «الحدّ من سلطة الدّولة العربيّة في مواجهة مواطنيها»[٢٥] (إتّحاد المحامين العرب والمنّظمة العربيّة لحقوق الإنسان بصفتهما مجتمعاً مدنيّاً).

- لتعود فتتضخّم هذه الوظيفة لدى استبدال «المجتمع المدنيّ» بمفهوم الأُمّة:

«ومعنى الأُمّة يجب ان يُكرّس بالأذهان، ومنطق السّفينة يجب ان يسود (...) علينا، عندما نحلم، ان نحلم الحلم الصّحيح»[٢٦].

- بل لتقومَ مقام الثّورة:

« على المجتمع المدنيّ ان يكون مستعداً لهذه الثّورة في إغراق السّلطة

٢١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٣.
٢٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٠٠.
٢٣ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٢٠ .
٢٤ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٣٣.
٢٥ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٥١.
٢٦ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٣١١.

بإزالتها من مواقعها، وعلى المجتمع المدنيّ ان يضع في اعتباره انّ السّلطة تملك من وسائل إجهاض ايّ ثورة شعبيّة اضعافَ ما كان منها من قبل»[٢٧].

٢٧ ـ المصدر نفسه، ص: ٣٦٧.

بين «الحراسة» و «الثّورة» ٱبتُليَ «المجتمعُ المدنيّ» بجملة من الوظائف المتباينة غير المضبوطة بضابط. وبعد هذا، وكما درج مع مفاهيم مماثلة، مطلوب منه عدم الإخفاق... تحت طائلة الإقصاء إلى غير رجعة.

٣ ـ الإسقاطات الإيديولوجيّة ـ السّياسيّة

لا مبالغة في القول بأنّ الوظيفتين الأخيرتين الموكّل بهما المجتمع المدنيّ، (الأُمّة والثّورة)، تصدران عن تصوّرين مُتباينين: الأوّل إسلاميّ والثّاني أقرب إلى اللّينينيّ. فمفهوم المجتمع المدنيّ أشبه بـ «صندوق الفرجة» الشّعبيّ، الّذي بوسعك أن ترى بداخله كلّ ما ترغب في مشاهدته. أمّا الفرق الوحيد بينه وبين الصّندوق المذكور فإنّ مُتَفَقّديه تعوزهم عيون البراءة والدّهشة والصّفاء الّتي تتوق إلى النّجوم والأفلاك والأميرات. فالمثقّف البالغ رشده منذ دهر، القابع في مربطه الإيديولوجي مطمئناً، الضارب عرض الحائط بأدوات الكيل والوزن الفكريّة والتاريخيّة، يفرغ في المفهوم ـ الصندوق تعثّراته النظرية والسياسيّة ويُلوّنه بما يستحليه من ألوان ولا ضميرَ يُقَرِّعُ ولا نَفْسَ تأمُرُ بالشّك.

إلّا أنّ هذا الإسقاط لا يُقتصر على الإسلاميّ أو اللّينينيّ بل يمتدّ إلى التّحديثيّ والقوميّ والنّهضويّ والنّاصريّ والإسلاميّ المستقلّ... بل تجد له مُتَغَيّراً في الجغرافيا (الخليجيّة خصوصاً). لذا يمكن توزيع الإسقاط على أربعة خطوط رئيسيّة، دون إغفال التناقضات الممكن رصدها عند صاحب الدّعوة الواحدة: ذلك أنّ رؤية الكاتب إلى «المجتمع المدنيّ» هي العنصر الحاسم في تحديد «التيّار» الّذي ينتمي إليه، علماً أنّه قد لا يكون منتمياً إليه في أماكن أُخرى من الكتابة.

٢٨ ـ المصدر نفسه، ص: ٥٠٧.
٢٩ ـ المصدر نفسه، ص: ٥١٤.

من جهة أُخرى، فإنّ الإسقاط الّذي يحدّد هذه الرّؤية إلى «المجتمع المدنيّ» لا يأتي بالضّرورة في سياق واحد: فتارةً هو إسقاط على التّعريف، وتارةً أخرى على الوظيفة، وبينهما فروقات طفيفة لا تكفي لإنشاء مقولة ثالثة. كذلك فإن المحاور الرئيسية هي:

أ ـ المحور اللّينينيّ ـ التّحديثيّ ـ النّهضويّ

ـ يسترشد اللّينينيّ بـ :

«تعريف وقواعد تحدّد النّموذج المثاليّ للحزب المنشود، الّذي يمكن ان يكون عنصراً فعّالاً في المجتمع المدنيّ، اي يمكن ان يوسّع المشاركة الشّعبيّة، ويحدّ من احتكار النّخبات التّقليديّة والحديثة للسّلطة»(٢٨).

أمّا النموذج القائم لهذا التعريف، فهو أحزاب مصر الوطنيّة في بداية القرن، وعلى رأسها الوفد. لكن هذا النّموذج لم ينجح في تقوية المجتمع المدنيّ بسبب «ضعفه التّنظيميّ وعموميّة برامجه»(٢٩).

لا يخلو الإسقاط اللّينينيّ على المجتمع المدنيّ من بعض الإرهاصات «التّحديثيّة» الموزّعة هنا وهناك: لكنّ الجوهر المحرّك لرؤية «المجتمع المدنيّ» المنشود، وظائفه والعوائق الّتي تحول دونه، تدور جميعاً حول مركز هو «الحزب الطّليعيّ». وعند صاحب هذا الإسقاط أنّ كافّة التّجارب السّابقة قد بيّنتْ أنّ الحزب لا يحتاج لتحقيق غرضه، من مجتمع مدنيّ وسواه، إلّا إلى التّفصيل البرامجيّ والتّعزيز التّنظيميّ الدّاخليّ.

ـ أمّا التّحديثيّ فله موقفٌ نهائيٌّ من «الموروث»، بصفته جزءاً من العوائق الّتي تعترض بناء المجتمع المدنيّ. وما يبرّر الحاجة للقطيعة هذه، بل ما يجعلها ممكنة عنده أنّ المجتمعات العربيّة تجاوزت خصوصيّتها وأضْحت كونيّة، داخلة في الزّمن الحاضر:

«ليس هناك خصوصيّات غير متعدّية في قطاعات الفكر العربيّ لأنّ بُنانا

الفكريّة والإيديولوجيّة هي جزء من بنى فكريّة وإيديولوجيّة عالميّة اصبحت في داخلنا»[٣٠] بدليل «انماط التنظيم الثقافي وانماط الزي الغالبة والنظم التربوية والقانونية»[٣١].

يرى التّحديثيّ في الدّولة صانعةً للحداثة، لما يفترضُ وقوعَهُ تحت حدّ هذه الحداثة من مجتمع مدنيّ وبالتّالي بناء للدّيمقراطيّة. فتراه يدعو إلى مؤازرتها في مهمّتها الشّاقّة في وجه التّقليدي من بُنى وتيّارات سياسيّة لا تنتمي للمجتمع المدنيّ. وهو لهذا الغرضُ لا يتوانى عن الدّعوة إلى التّعاون مع هذه الدّولة. فالمجتمع المدنيّ عنده «يتقاسم مع الدّولة الشّعار نفسه: من أجل إعادة البناء»[٣٢].

من البديهيّ، مع هذه الدّعوة، أنّ المجتمع لدى التّحديثيّ شيء، والمجتمع المدنيّ شيء آخر: الأوّل كتلة هلاميّة من «الغوغاء التّقليديّ»، والثّاني آنتظام ضمن «مؤسسات» تحت رعاية السّلطة الرّائدة.

- هذا في حين لا يذهب النهضويّ إلى أكثر من آستلال صفة «المدنية» التي يجدها لدى الطهطاوي وخير الدين التونسي، عند تطرقهما إلى موضوع المبادىء الدّستوريّة، ومن خلعها على «مجتمع مدنيّ منشود». وهو يعبّر عن إعجابه بهما، لأنّهما أدركا «مدنيّة» المجتمع بصورة مبكرة، منذ أكثر من قرن من الزّمن، وجعلاها «جزءاً من نظريّتهم السيّاسيّة»[٣٣]. النباهة نفسها يلاحظها «النّهضوي» لدى محمّد عبده، الّذي آمن بـ:

> «مدنيّة السّلطة في المجتمع، ومدنيّة مؤسّسات هذا المجتمع الّتي لا تفرّق بين المواطنين بحسب معتقداتهم بل بحسب موقفهم من المجتمع ودورهم فيه»[٣٤].

«نهضويّ» آخر، وفي سياق دفاعه عن أسبقيّة رجالات النّهضة المشارقة على المصريّين منهم، يرى في فكر فرنسيس مرّاش الصّياغة الأولى للمجتمع

٣٠ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٣١٣.
٣١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٣١٤.
٣٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٣٦٥.
٣٣ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٦١.
٣٤ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٦٨.

المدنيّ، فيقول:

«من المفيد (...) ان اقدّم عن افكار واحد من روّاد حركة التّنوير العربيّة في سوريا عن المجتمع المدنيّ، فرنسيس مرّاش (...) وهو أوّل متنوّر عربيّ يصوغ نظريّة المجتمع المدنيّ على نحو مترابط، بل اكاد ازعم انّنا لا نجد في الأديب التنويريّ العربيّ ما يعادل صياغة المرّاش لهذه النظريّة»[٣٥].

والحال أنّ فرنسيس مرّاش، كما يقول الكاتب نفسه، اقتبس نظريّة جان جاك روسّو في المجتمع المدنيّ. ولن يفوتنا، في الصّفحات اللّاحقة، تشخيص هذا الوجه من وجوه الخلل، أعني الانتساب إلى أزمان أوروبّا الغابرة بحجّة التّاريخانيّة. غير أننا نكتفي هنا بالاشارة إلى وجه ثانٍ يُؤَشّر عليه أنّ حماس «النهضوي» المنقطع النّظير أنساه الأخذ بكافّة تناقضات ومفارقات مفهوم المجتمع المدنيّ لدى روسّو نفسه، وهذا أبسط الإيمان.

ب ـ المحور القوميّ ـ النّاصريّ

يفرد القوميّ المحلّ الأوّل للنزاعات العربيّة ـ العربيّة الّتي أفضت إلى مظاهر سلبيّة على صعيد مؤسّسات المجتمع المدنيّ؛ فـ :

«الجماهير الشعبيّة فيه (في المجتمع المدنيّ، لاحظ الخلط: الجماهير داخل وعاء المجتمع المدنيّ) اصيبت بالإحباط الشّديد لكثرة المعارك الخاطئة، في المكان الخاطىء، وفي الزّمن الخاطىء»[٣٦].

ذلك أنّ الدّولة القطريّة المشرقيّة:

«عزّزت مواقعها ودورها وبناها القطريّة على حساب المجتمع المدنيّ الشّمولي وبناهُ الوحدويّة القوميّة»[٣٧].

قبل هذه الدّولة القطريّة، كان هناك:

«مجتمع مدنيّ موحّد في بلاد الشّام (...) كما يؤكّد الكمّ الهائل من الوثائق التّاريخيّة»[٣٨].

٣٥ ـ المصدر نفسه، ص: ١٨٧.
٣٦ ـ المصدر نفسه، ص: ٤٠٨.
٣٧ ـ المصدر نفسه، ص: ٤٠٩.
٣٨ ـ المصدر نفسه.

٣٩ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٠٦.
٤٠ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦١٢.
٤١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٦١.
٤٢ ـ **المصدر نفسه**.
٤٣ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٨٠٢.

ولا يغفل قومي آخر عن الإشارة إلى

«دور المجتمع المدنيّ في تحقيق الوحدة»، وإلى «المطاردات التي تعرّضت لها الأحزاب لإقامة مؤسّسات المجتمع المدنيّ الوحدويّة»[٣٩].

وإذ يناقش قوميّ ورقة حول المجتمع المدنيّ في الخليج، لا يجد بدّاً من إدانة الاعتداء على شعب العراق «وإرادة تدمير مجتمعه المدنيّ»[٤٠].

أمّا النّاصريّ، فلا صعوبة في تَحَرُّر فحوى المدنيّ عنده؛ فكلّ ما عنده أنّ:

«تجربة عبد الناصر هي الأولى في الوطن العربيّ الّتي نظرت إلى الدّيمقراطيّة من منظور ديمقراطيّة لكلّ الشعب وليست ديمقراطيّة اثينا»[٤١]؛

وأنّ

«عبد الناصر راى ضرورة إضافة البعد الاقتصادي للدّيمقراطيّة»[٤٢].

لم يذوّب ناصريُّنا هذا مفهوم المجتمع المدنيّ في الإطار الإيديولوجيّ الّذي ينضوي تحته وهذه فضيلة يُحمد عليها إذا ما قورن بناصريٍّ آخر ينسب عصر ازدهار المجتمع المدنيّ إلى الفترة الناصريّة:

«الكلّ يتذكّر كيف انّ تنظيمات المجتمع المدنيّ كانت نشطة وتتمتّع بقدر من الفاعليّة والحيويّة في الشّارع العربي خلال الفترة الممتدّة من منتصف الأربعينات وحتّى نهاية الستينات، وقبل ان تتفاقم الهزائم والإحباطات»[٤٣].

جـ ـ المحور الإسلاميّ المستقلّ، أو القريب من الإخوان

تتنوّع المقاربة الإسلاميّة للمجتمع المدنيّ، وتتفاوت أحياناً، ولكنّها تبقى، على آختلافاتها الواسعة، منحازةً إلى ما أسماه التّحديثيّون بُنى التّقليد، آجتماعيّةً كانت أم سياسيّة.

٤٤ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٢٤.

٤٥ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٣٠.

يقترح إسلاميّ مستقلّ آستخدام مصطلح المجتمع الأهليّ بدل المجتمع المدنيّ، مستلهماً صيغة «أهل الدّولة» الخلدونية وما يقابلها من صيغ «أهل العصبيّة» وأهل الصّنائع والطّرق إلخ... لكنّه يعود فيُضفي صفة «المدنيّة» على المجتمع المعنيّ، بل لا يتردّد أحياناً في توصيف العلاقات الّتي قامت بين أهل الدّولة وجماعات الأُمّة أو مِلَلِها بأنّها «علاقة سلطات وسيطة محلّيّة»، لا علاقة آندماج، تكتسب الجماعات من خلالها «هامشاً من الاستقلاليّة»(٤٤). وهي علاقة، يرى الكاتب الإسلامي أنّها آستمرّت حتّى العهد العثمانيّ ليُلقي بذلك على المجتمع العربيّ الإسلاميّ سكينةً ودعة يخترقان التاريخ.

لذا فإنّ المفكّر الإسلاميّ المستقلّ، خلافاً للتّحديثيّ، ولكن نزولاً عند الاستقطابيّة الثّنائيّة إيّاها، يرى الخلاص في بُنى التّقليد: فعلى الرّغم من تهميشها على يد التّحديث، أمّنت بنى التّقليد بنظره «جذور المجتمع المدنيّ» (لاحظ العودة إلى «مجتمع مدنيّ») في العمق التّاريخيّ للوعي العربيّ، معلناً بذلك آنحيازاً تامّاً لها يظهر تعبيره التّفصيليّ في مثيل قوله:

> «إنّ الوقف إذا ما رُكّز على إحياء دوره عبر مؤسّسات وجمعيّات مستقلّة، ووفق الرّؤية الخيريّة ـ الاجتماعيّة والعلميّة، فإنّه سيقوم بدور مهمّ في إحياء المجتمع المدنيّ العربيّ الحديث، وفي إقامة توازن اكيد مع دولة عادلة ديمقراطيّة»(٤٥).

كيف تتكوّن هذه المؤسّسات والجمعيّات المستقلّة؟ في أيّ وسط تركّز دعوتها؟ بين أبناء المهن؟، (أيّة مهن؟)، في الأحياء؟ ما هي الأنظمة واللّوائح الّتي تعتمدها؟ هل يتم التّأطير فيها وفقاً لرؤية التّحديث أو التّقليد؟ وماذا تعني هذه بالضّبط؟

أسئلة كثيرة يحتاج التأمّل فيها إلى شيء آخر غير الإسقاط الإيديولوجيّ والانحياز إلى بُنى، تقليديّةً كانتَ أم حديثة.

يدافع إسلاميّ مستقلّ عن شركات تشغيل الأموال الإسلاميّة، بصفتها دعامة من دعامات المجتمع المدنيّ، فيرى أنّ هذه الشركات الّتي تتعامل مباشرة مع المستثمرين، والتي لا ترتبط بالأجهزة الماليّة للبنوك الرّسميّة ولا تحكمها أنظمة الحكومة، تُعتبر آمتداداً للممارسات التّقليديّة في الصّعيد والمحافظات المصريّة:

٤٦ ـ الإسلامي المستقل هو طارق البشري، في «المجتمع المدني، محاولة للتشريح»، بقلم سامي زبيدة، الحياة ٢٨/١/١٩٩٣.

٤٧ ـ المجتمع المدني...، ص: ٥٥٥.

٤٨ ـ المصدر نفسه، ص: ٥٥٦.

«حيث الرّجل الّذي يملك مدّخرات للاستثمار لا يثق بإيداعها في البنوك، فيلجأ إلى احد التّجار او اصحاب العقارات في منطقته الّذي تربطه به علاقات شخصيّة، وبإمكان هذا الشّخص استثمار مدّخراته في مشاريع التّاجر او صاحب العقار على ان يعطيه جزءاً من الأرباح»[٤٦].

أمّا الإسلاميّ القريب من الإخوان، فيرى أنّ النّقابات المهنيّة الّتي يسيطر عليها الإخوان المسلمون المصريّون (صيادلة، أطبّاء، محامون.. إلخ) هي إحدى مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وقد دبّت الحياة فيها منذ الثّمانينات، أي منذ فوز الإخوان بغالبيّة لوائحها الانتخابيّة، فيقول:

«إرتبطت الحيويّة الشّديدة في العمل النّقابيّ المهنيّ بدخول التيّار الإسلاميّ في هذه الانتخابات»[٤٧].

ويصف العلاقة بين الدّولة وهذه النّقابات مذ دبّت فيها هذه «الحيويّة» فيرى أنّ:

«إزدياد تدخّل الدّولة في اعمال النّقابات (...) يعطي انطباعاً بوجود مواجهة بين مؤسّسة مدنيّة (للمجتمع المدنيّ) وتسلّط الدّولة»[٤٨].

وذلك دون حساب قطاعات أُخرى نشطة في المجتمع المصريّ قد تكون مُعرّضة هي أيضاً، بصفتها مؤسّسات نقابيّة أو مهنيّة، لضغوط السّلطة، منعاً لآنقلابها والاستقلال.

٤٩ ـ للصدر نفسه، ص: ٥٧١.

٥٠ ـ للصدر نفسه.

د ـ المحور الخليجيّ

أُدخِل هذا المتغيّر الجغرافيّ في خانة الإسقاط السّياسيّ / الإيديولوجيّ لغرض إجرائيّ فحسب هو المقارنة المباشرة بين نوعيّات مختلفة من الرّؤى يُنظر من خلالها إلى المجتمع المدنيّ بعقول لا تحكمها بالضرّورة المعرفةُ المعلن بها.

في سياق عرضه لمؤسّسات المجتمع المدنيّ في البحرين، وجميعها من النّوع الخيريّ أو التّنمويّ أو النّسائيّ، يقول أحد الباحثين إنّها ترمي إلى:

«تطوير مزاولة المهنة للأعضاء (...)، تقديم اوجه الرّعاية الاجتماعيّة للأفراد والجماعات (...) الدّفاع عن الحقوق المهنيّة الاجتماعيّة والقانونيّة للأعضاء (...) تشجيع البحث العلمي»[٤٩].

خاتماً بأنّ هذه المؤسسات ما هي إلّا:

«كيانات اجتماعية تاسّست في رحم المجتمع المدنيّ الّذي تستقي منه شرعيّتها»[٥٠].

بصرف النّظر عن الالتباس القائم بين هذه المؤسّسات بصفتها مجتمعاً مدنيّاً، وبين «المجتمع المدنيّ» الّذي وُلدت في «رحمه» هذه المؤسّسات، وهو آلتباس، في كثرة من الأشباه والأمثال لو شئنا الإحصاء... تبقى التّساؤلات قائمة:

أوّلاً: عن مدى جدّيّة الزّعم بأنّ هذه المؤسّسات آستقت شرعيّتها من المجتمع؛

ثانياً: عن آنحسار نشاطها إلى ما دون السياسيّ واكتفائها بالخيريّ والتّنمويّ؛

ثالثاً: عن غياب الحركات السياسيّة المطالبة بالعودة إلى الحياة البرلمانية في زحمة المؤسّسات المنسوبة إلى المجتمع («المدنيّ»).

في مكان آخر من الخليج يسقط احتكار التسمية المدنيّة عن مؤسّسات من هذا القبيل فيرى كاتب كويتيّ أنّ:

«الحركة الدّستوريّة استخدمت مؤسّسة عريقة من مؤسّسات المجتمع

المدنيّ الّتي يختصّ بها المجتمع الكويتيّ الا وهي الدّيوانية»[٥١].

وماذا حلّ بالحركة الدّستوريّة وتعبيراتها بعد نيلها العمل بالدّستور ومطالبتها بالعودة إلى الانتخابات البرلمانيّة في أعقاب توقّف طويل؟ هل بقيت «دستوريّة»؟ والدّيوانيّة «مجتمعاً مدنيّاً»؟ أم أنّ إضفاء «دستوريّة» ما عليها يصدر عن الخوف على بقائها؟

ثمّ يعود الكاتب نفسه، ليعدّد مؤسّسات «المجتمع المدنيّ» التي نشطت إبّان الاجتياح العراقي للكويت وبعده، عصياناً ومقاطعةً وأعمالاً تطوّعيّة، فيرى مجتمعاً مدنيّاً في:

> «القوى الشّعبيّة، ومن ابرزها الجمعيات التّعاونية الاستهلاكيّة، فضلاً عن الأحياء المختلفة من خلال المساجد او العلاقات العائليّة او الشّخصيّة او السّياسيّة»[٥٢].

هذا هو «المجتمع المدنيّ» عند كاتبنا: خليط غامض من هيئات آستثمرتها حركات سابقة للتّعبير عن رأيها السيّاسيّ، (حالة الحركة الدّستوريّة مع الدّيوانيّة)، ثمّ مزيج من المؤسّسات ذات المنفعة الخاصّة (جمعيات تعاونيّة)، وعلاقات ضاربة الجذور في العشائريّة من نوع «العلاقات العائليّة والشّخصيّة»[٥٣]... تغني ربّما عن تعقيدات الحركة البرلمانيّة والضّوابط الّتي يشترط العمل بموجبها.

يهون «المجتمع المدنيّ» الكويتيّ بين يدي «المجتمع المدنيّ» اليمنيّ المتنزّل توّاً من القبيلة:

> «القبيلة اليمنيّة هي اقدم مؤسّسات المجتمع المدنيّ في اليمن»[٥٤].

لماذا؟

> «لأنّها حافظت على الاستقلال والاستقرار الاجتماعيّ عند غياب الدّولة المركزيّة، ثمّ حدّت من طغيان الدّولة وديكتاتوريّة الحكّام المستبدّين، وخلقت اخيراً التّوازن الّذي يقلّل من طغيان القوّات المسلّحة»[٥٥].

٥١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٩٧.
٥٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٩٨.
٥٣ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٨٨.
٥٤ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٥٨٩.
٥٥ ـ **المصدر نفسه**.

كما نرى فإنّ هذه الوظائف السّياسيّة، ذات البعد شبه الشّمولي، أعظم من الدّور المتواضع الّذي تقوم به «الجميعات الطّوعيّة» في البحرين، لذا احتاجت القبيلة ـ المجتمع المدنيّ في اليمن إلى من يؤازرها في مهمّتها. فكانت الجمعيّات، ثمّ الأندية والنّقابات العمّالية، فضلاً عن الأحزاب السّياسيّة الوطنيّة والقوميّة واليساريّة، شمالاً وجنوباً...[٥٦] لتنصهر القبيلة بها وتشكّل معها «مؤسّسات المجتمع المدنيّ» في اليمن الحديث!

لكلٍّ مجتمعه المدنيّ أيضاً في المتغيّر الخليجيّ، إلّا أنّ الجامع يُلخّص بما يلي: من عَمِلَ صالحاً، أو خيراً، ولاقى قبولاً، ثمّ انتصاراً على خصومه ببلوغه سلطةً ما سُمِّيَ مجتمعاً مدنيّاً، أمّا غيره فلا وجود له... إلّا بالإلحاق. إنّه مهزوم ولذلك فلا اسم له.

٤ ـ «المجتمع المدنيّ» رهن المسبقات النظريّة

تَتَحكَّمُ بالمقاربة العربيّة لمفهوم المجتمع المدنيّ مجموعة من المسبقات النظريّة يعود الفضل في تثبيتها إلى التّيّار العريق الّذي دُرج على تسميته، على تناقض الرؤى في إطاره، بالتيار العلمانيّ (ليبراليّ، تحديثيّ، ماركسيّ، إلخ...). وإذا استبعد ـ مؤقّتاً ـ التيار المسمى تقليديّاً، فبسبب تردّده في استخدام مفاهيم الحداثة الدارجة علماً أنّه لم يَعُدْ خارج دائرة المسؤولية تماماً مذ أخذ باستنفار تلك المفاهيم في سجالاته مع التيار العلمانيّ ـ هذه السجالات التي لا تكاد تخرج، رغم رطانتها الحديثة، عن المفاضلة بين «الأصالة» و«الحداثة»...

التّاريخانيّة هي أولى المسبقات. والمقصود بالتّاريخانية، لدى تناول المجتمع المدنيّ، الاعتقاد النّاجز بأنّ ما نمرّ به الآن، كعالَم عربيّ، يشبه إلى حدّ بعيد جدّاً ما مرّت به أوروبّا عشيّة خروجها من عصورها المظلمة، القرون الوسطى. وإذ يُخْلَصُ من التّاريخانيّة فإلى عبرة مفادها ضرورة الاقتداء بمراحل النّهوض

٥٦ ـ المصدر نفسه، ص، ٥٨٩.

الأوروبيّ، والأخذ بتفاصيلها... مع كلّ ما يفترضه هذا الأخذ من تغاض عن تعقيدات مجتمعاتنا وفوضاها.

يقول أحد التّاريخانيّين:

«إنّ تاريخ هذا المفهوم (المجتمع المدنيّ) في الفكر الغربيّ يمكن ان يلقي اضواء كثيرة على الصّراع الدّائر اليوم في مجتمعنا العربيّ حول قضيتي الدّولة والمجتمع المدنيّ»[٥٧].

وينصح تاريخانيّ آخر بضرورة دراسة سلبيّات ظاهرة المجتمع المدنيّ في الغرب بغية

«تجنّب هذه السّلبيات في إطار عمليّة بناء المجتمع المدنيّ في الوطن العربيّ»[٥٨].

فيما يسترشد آخر بروّاد النهضة منوّهاً بتشديدهم على

«انّ ما يجري في اوروبّا هو عين ما كان عندنا، وانّ الاختلافات الظّاهريّة تعود إلى اختلاف المكان والزّمان ليس إلّا»[٥٩].

ليس في همّنا ههنا إحصاء التّنويعات التّاريخانيّة، فالغرض ممّا سبق هو الدّلالة على أنّ التّاريخانيّة حاضرة، تصريحاً أو تلميحاً، في معظم لحظات المقاربة «العلمانيّة». لكنَّ التجسيد الأوفى نلمسه في نوع من البرنامج السّياسيّ وضعه أحدهم وأسماه «عمليّة بناء المجتمع المدنيّ»، وقد قسمها إلى مرحلتين: الأولى ذات أجل قصير، ويمكن

«التّركيز [خلالها] على الأهداف والإجراءات البسيطة القابلة للتّنفيذ بيُسر»؛

فيما الأجلان المتوسط والطويل

«يجب التّركيز [خلالهما] على الأهداف والإجراءات البعيدة المدى والّتي يتطلّب إنجازها إحداث تحوّلات على صعيد البُنى الاجتماعية والاقتصاديّة والثّقافيّة في هذه الأقطار»[٦٠].

٥٧ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٦.
٥٨ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٠٩.
٥٩ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٥٦.
٦٠ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٧٠٣.

إنّ هذا البرنامج الواضح الكلمات الغامض المضامين ذو بعد تقريبيّ طالما أنّ الوحدات أو التّركيبات العاصية على التّحليل لا تُقْلق صاحبها الذي يكتفي بتقرير ضرورة «إحداث تحوّلات» في بنى اجتماعيّة واقتصاديّة لم يُدقّق ملامحها: هل هي تقليديّة؟ حديثة؟ خليط منهما؟ أم شيء آخر؟

ممّا يفضي بنا إلى المسبقة الثّانية، وهي التّحديث ـ التحديث باعتباره شرطاً لازماً للمجتمع المدنيّ ـ وزوجه الحميم الدّيمقراطيّة: «يرتبط تطوّر المجتمع المدنيّ بعمليّة التّحديث»[٦١]. حبذا لو بقيت الصّيغة عند هذا الحدّ من العموميّة، لتوّسعت حرّيتنا في التّعاطي مع مسألتي المجتمع المدنيّ والتّحديث. ولكنّ الموضوع يتحوّل إلى ما يشبه أسبقيّة الدّجاجة على البيضة عند تناول بعض التّفاصيل. فلدى الكاتب الواحد تجد المجتمع المدنيّ شرطاً للتّحديث:

«كيفيّة صياغة مشروع تحديثيّ نهضويّ عربيّ ينهض بالبلدان العربيّة ويدخلها في مسيرة التّقدّم الجديدة الّتي تسود العالم باسره، ولا سيّما العالم المتقدّم الصّناعي (...) هل هناك إمكانيّة لتحقيق هذا المشروع دون مجتمع مدنيّ مؤهّل، مجتمع حرّ ديمقراطيّ ولو جزئيّا».

فيما التّحديث، في الصّفحة التالية، مرافق للمجتمع المدنيّ، أو مشروع النّهضة عنده:

«لا يمكن تحقيقه إلّا باعتماد إدارة حديثة، وبُنى سياسيّة جديدة، اي دولة حديثة ومجتمع مدنيّ حديث»[٦٢].

نعم: «مجتمع مدنيّ حديث» وحاشا القارىء أن يُدهش: أليست الحداثة أعلى مراتب «التعريب»؟

لكن يبقى، رغم حَيْرة الأسبقيّات، أنّ التّركيبات «الموروثة» التّقليديّة، هي من أهمّ العوائق المتربّصة بالمجتمع المدنيّ:

«إنّ التّكوينات الاجتماعيّة الّتي تقوم على اساس الإنجاز (غير القرابة

٦١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٥٥.

٦٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٩٥.

والعرق والدين) تعتبر من المقدّمات الأساسيّة للمجتمع المدنيّ كما تطوّر في الغرب الرّاسماليّ»(٦٣).

تذهب هذه المسبقة في بعض وجوهها إلى نوع من الانتصاريّة على التّقليد وترى في المجتمعات العربيّة تحوّلات كبرى نحو التّحديث؛ فـ :

«في كلّ مكان نلاحظ ظهور انماط جديدة من العلاقات الاجتماعيّة [... الـ] مبنيّة على منطق الحساب اكثر ممّا هي مبنيّة على منطق الإجماع العاطفيّ، مبنيّة على استراتيجيّات اكثر من التّجنيد. باختصار ثقافة القصد. [كذلك] نعرف في الواقع تحوّلاً عميقاً، فالأفراد (...) يتحوّلون بالتّدرج إلى مواطنين»(٦٤).

تحتاج هذه المسبقة إلى نقاش يكون مداره على تساؤلات عن ثلاثة:

١ ـ عن معنى التّحديث: هل تكفي الإشارة إلى حداثة من قبيل حداثة الغرب الصّناعي ليمتلىء المعنى بمضمونه؟

٢ ـ عن حقيقته: هل يعني قيام أشباه مؤسّسات في العالم العربيّ أنّها مؤسَّسَةٌ على الطّواعيّة والقوانين والفعاليّة؟

٣ ـ عن صلة التّحديث التّلقائيّة بالدّيمقراطيّة: هل المؤسسات الأدخل في الحداثة هي الأبعد من الاستبداد؟

التّخصّصيّة هي ثالث هذه المسبقات وهي الكفيلة، في نظر أصحابها، بتأمين الانتقال إلى المجتمع المدنيّ وتالياً إلى الدّيمقراطيّة. يقول أحد هؤلاء الدّعاة بأنّ الأساس الاقتصادي للمجتمع المدنيّ يجب أن يرتكز

«على دور اكبر للقطاع الخاصّ والمبادرات الفرديّة، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسيّة بعيداً عن الدّولة، الّتي يجب ان يقتصر تدخّلها في المجال الاقتصاديّ على وضع بعض القواعد التّنظيميّة للأنشطة الخاصّة»(٦٥).

٦٣ ـ علي الكنز، «من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية»، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢، ص: ٧٧.

٦٤ ـ **المجتمع المدني...**، ص: ٦٩٨.

٦٥ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٦٩٨.

لماذا التّخصّصيّة؟ لأنّها مرتبطة بالتّعدّديّة الحزبيّة لدى كاتب آخر:

«التّخصّصيّة (...) تعكس القناعة بفشل الحزب الواحد (...) وتعثّر تجارب التّطبيق الاشتراكيّ في الوطن العربيّ»[٦٦].

لذا، فإنّ الاتّجاه نحو توسيع المجال أمام القطاع الخاصّ:

«يمكن ان يمثّل احد الأسس لبناء المجتمع المدنيّ (...) الأمر الّذي يقلّل من قدرات الدّولة على استتباع المواطنين من ناحية، ويدعم من إمكانية استقلال قوى المجتمع المدنيّ عن الدّولة من ناحية ثانية»[٦٧].

فهل الدولة المقصودة هنا هي نفسها التي يخطر في بال الدّاعي إعفاؤها من الدّور الاقتصاديّ؟ أي، هل هي هيكليّة واضحة المعالم، قائمة على النُّظم والقوانين، تقصد ما تعلن ولا تبطن ما تعمل؟ ألم تتحقّق التّخصّصيّة في هذه «الدّولة» نفسها، منذ «انفتاحات» السّبعينات، ولم يحرمها ذلك من احتكار السّلطة ؟ ثمّ ماذا تعني هذه الدّعوة عندما يُتَوَقَّع لهذه «الدّولة» أن تقع في يد السّماسرة والمضاربين وأصحاب العقارات، هل التّخصصيّة في هذه الحالة سوى إبقاء الخيرات حكراً على جماعات لا تتغيّر منها إلّا الأسماء...

تلك هي المسبقات الكبرى الّتي يحتكم إليها دعاةُ «المجتمع المدنيّ» العلمانيّون: في ظلّها، أو بموازاتها، تَتَفَتّح التّعارضات، المتسبّبة بدورها بأنواع من الثّنائيّة الحادّة أحياناً والعشوائيّة في معظم الأحيان.

فبحسب موقع الدّاعي إلى «المجتمع المدنيّ»، النّظريّ أو السّياسيّ، تجد له، ولـ «مجتمعه المدنيّ»، عدوّاً، يتطلّع إلى وضعه في مصفّ القطب النّقيض. وعليه فإنّ القطب الدّيني هو خصم «المجتمع المدنيّ» الأوّلُ باعتبار أنّ القوانين الوضعيّة هي أساس المجتمع المدنيّ. ولأنّه كذلك فـ

«إن الدّساتير الّتي تستند إلى الشريعة كمصدر للتشريع دون القانون

٦٦ ـ المصدر نفسه، ص، ٧٠٥.
٦٧ ـ المصدر نفسه، ص، ٧٠٩.

الـوضـعـيّ لا يـمـكـن ان تجد فـيهـا مجتـمـعـاً مدنياً»[٦٨].

في السيّاق نفسه يأتي فصل الدّين عن الدّولة لأنّ

«المجتمع المدنيّ نشا من خلال النّضال الّذي خاضته طلائع البرجوازيّة الأوروبيّة للفصل بين المدنيّ والكنسيّ (...) هذا هو المعنى الدّقيق لنقيض كلمة "المدنيّ"، وهو المعنى نفسه في فصل الدّين عن الدّولة»[٦٩].

والمجتمع المدنيّ، هو ما يقابل مجتمع الدّولة، إذ إنّ

«مجتمع الدّولة هو المؤسّسات والهيئات الّتي تتألّف منها او تشرف عليها الدّولة، وتضم هذا العديد من الأفراد والجماعات. القطاع العامّ»؛

فيما المجتمع المدنيّ هو

«الأفراد والهيئات غير الرّسميّة بصفتها الاجتماعيّة كعناصر فاعلة في معظم المجالات»[٧٠].

كذلك لا يخلو قطب ريفيّ - قبليّ مفترض من مقارعة القطب المدنيّ، فيقترح أحدهُم

«نسبة المجتمع المدنيّ إلى المدينة ليس للقرابة اللّغويّة فقط، ولكن لأنّ المدينة (...) إنّما هي الميدان الّذي تتبلور فيه الجماعة»[٧١].

ولا يضيق الأمر على أحدهم فيقارن بين مجتمع مدنيّ رسميّ وآخر غير رسميّ ، ينحاز إليه بطبيعة الحال، باعتبار أنّ

«المجتمع المدنيّ الرسميّ يتركّب من احزاب ونقابات وجمعيات تديره نخبات ثقافيّة وتكنوقراطيّة واعيان وشخصّيات علميّة [... وأن] المجتمع المدنيّ غير الرسميّ (...) يعاني ظروفاً معيشيّة صعبة في محيط المدينة واحياء الصّفيح والأرياف»[٧٢].

أخيراً لا آخراً يبدو القطب الطّائفيّ أحد أكثر التّعارضات لفتاً للانتباه. فلقد

٦٨ ـ إيليا حريق، «لا تكتمل الدعوة إلى مجتمع مدنيّ ما لم نلحظ ما هو اهلي وتقليدي»، **الحياة**، ١٥/١٢/١٩٩٢.

٦٩ ـ **المجتمع المدني...**، ص: ١٤٦.

٧٠ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٢٤٤.

٧١ ـ **المصدر نفسه**، ص: ١٣٣.

٧٢ ـ **المصدر نفسه**، ص: ٢٤٤.

جاء، مثلاً، في سياق دعوة لإخراج أحد الأحزاب اللّبنانيّة من مأزقه، حثّ على تبنّي المجتمع المدنيّ في وجه المجتمع الطّائفيّ وذلك بتقرير أنّ اتّفاقيّة الطّائف لا يمكن أن تؤسّس لحياة سياسيّة سلميّة ومستقرّة، فينصح صاحب الدعوة باستكمال

«النّضال سياسيّاً من اجل العبور إلى الحالة الصّحيّة (...) فإحياء مؤسّسات الدّولة كجسر عبور لا باس به من دولة الطّوائف إلى الدّولة المدنيّة والمجتمع المدنيّ».

مضيفاً على سبيل الاقتراح إنشاء هيئة تضع آليّة مرحليّة لإلغاء الطّائفيّة السيّاسيّة وذلك بأن يوكل إليها أن

«تضع تصوّراً يساعد على انتقال المجتمع والدّولة من حالة المجتمع الطّائفيّ والدّولة إلى المجتمع المدنيّ والدّولة المدنيّة»[٧٣].

هكذا، فإنّ الخصومة هي الّتي تُعَرِّفُ «المجتمع المدنيّ»، تُحَدِّدُ وظائفه والمقولات المرفقة به ليغدو مفهوماً حربيّاً بامتياز، يحرّك المتاريس... لا مضمون له إلّا بقيّة بارود ماضي الحروب الآتية!!

*

٧٣ ـ نصري المعلوف، «قيادة حوار عقلاني ينقل المجتمع الطائفي إلى المجتمع المدني»، الحياة، ٢٧ و٢٨ كانون ثاني ١٩٩٣.

عقدة «ما العمل؟»
على سبيل الختام

ليست أزمة التعاطي العربي مع مفهوم من قبيل «المجتمع المدنيّ» في تعدّد «وجهات النظر» أو تباينها؛ فلو كان الأمر كذلك لما صحَّ أصلاً الحديث عن أزمة. بيت الأزمة في «قصور» النظر العربيّ، للأسباب التي عرضنا لها، آنفاً، عن الإحاطة بموضوع نظره.

فتعريفات المجتمع المدنيّ التي تزخر بها الأدبيّات العربيّة هي ترجمات لا ضابط لها لتعريفات غربيّة تنتسب إلى مراحِل مختلفة من مراحل تطور هذا المفهوم. كأن لا فرق بين «المجتمع المدنيّ» كعنوان لما آل إليه انفصال الشأنين الديني والزمني و «المجتمع المدنيّ» كمقابل لـ «المجتمع الطبيعيّ» والمجتمع المدنيّ بصفته امتداداً ميتافيزيقياً للدولة (هيغل) أو نقيضاً لها (ماركس) وصولاً إلى المجتمع المدنيّ الغرامشي. أمّا مَرَدُّ ذلك، فعلى الأرجح وفي كثير منها، إلى انهزام مثقّفينا أمام حائلين يحولان دون «المجتمع المدنيّ» هما: الدين لإعاقته حصول الحداثة حاملة الحرية، والدولة لاحتكارها الحريّة. وإن صَحّ ما نذهب، إخالنا لا نشتطُّ كثيراً في اعتبار فوضى المعاني التي يسهل معها امتشاقُ التعريفات عشواء والركون باطمئنان إلى ثنائية التقليد/الحداثة، خميرةَ هذا الانهزامِ المتجددةَ.

كان أوّلُ الآخذين بهذه الثنائية «العلمانيين»، وعنهم أخذها

الإسلاميون؛ وأوّل من تفطّن إليها من هؤلاء إسلاميّو «النهضة» التونسيون الذين توسّلوها في ردّهم على الحكومة وفي محاولتهم «إشاعة» المجتمع المدنيّ بعد أن حسبته الدولة خاصتها

> «واضعةً في اعتبارها كلّ المطالب الاجتماعية والسياسيّة لأحزاب المعارضة، مضيفةً إليها، ولأوّل مرّة، استعدادها لدعم المجتمع المدنيّ»(٧٤).

٧٤ ـ عبد القادر زغل، «مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية»، في **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩١، قبرص، ص ص، ١٤٢ ـ ١٤٣.

٧٥ ـ برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية»، مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢، ص، ١٠٥.

بعد ذلك، هان على المثقف العربي أن يدعو إلى «المجتمع المدنيّ» وإلى الاستظلال به، دون أن يُعرّب مفهومه أصلاً. ويردّ برهان غليون ذلك إلى ثلاثة أسباب:

ـ الأول:

> «جدّة استخدام هذا المصطلح [و] افتقار مستخدميه انفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات الّتي ارتبط بها»؛

ـ الثّاني:

> «التّبدّل السّريع في المضمون النّظريّ للمصطلح النّاجم عن تبدّل التّرجمة العمليّة السّريعة ايضاً لمجتمعاتنا»؛

ـ الثّالث:

> «استخدام المجتمع المدنيّ ارتبط ارتباطاً كبيراً في مجتمعاتنا الرّاهنة بالسّجال السيّاسيّ العقيديّ والعمليّ»(٧٥).

وثالث هذه الأسباب هو الأهمّ ـ برأيي ـ إذ إنّ هذه الصفة السجاليّة زجّت بمَدَنيّة المجتمع المنشودة في لجّة الممارسات التي تساوي بين رفع راية الديمقراطية والسعي إلى السلطة، وفي خضم

صراعات المفاهيم الإيديولوجية المنقطعة - في الفكر العربي - عن أصولها المعرفيّة الصحيحة.

وما يعزّز سجاليّة هذا المفهوم أنّ المثقّف العربيّ تغلب عليه صفة الكائن الهجين: فلا هو تاق إلى أن يصبح ناقداً نفّاذاً حرّاً من التّبعات الآنيّة، ولا تخلّص من سطوة السّيف والغرض السياسيّ المباشر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، يُسخّر ما يشبه إنتاج المعرفة لمرمىً، ولو رمزيّ، إلى سلطة ما: لذا، لا يجدُ بُدّاً من الاستقرار على مرجعيّة ما، ولو وهميّة، تؤكّد شرعيّة «موقعه الثّقافيّ»، وتمدّه بالشروح النّظريّة الكفيلة، على ما يتوهّم، كفايته مؤونة الهامشيّة. وهو إذ يخرج عن طوع مرجعيّته فلا يفعل ذلك إلّا مشافهة. أمّا في النّصّ - البرهان فتراه عاكفاً على المبادىء الكبرى الّتي تحمي علاقاته الصّغرى التي يكلؤها - بالطبع - خارج النّصّ.

٧٦ - هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص، ٨٦.

من هنا، ينحاز المثقّف العربي إلى حداثة لا يعرف معناها بالضّبط، بل يقوم بترجمتها لغويّاً دون أن يحيط بدلالتها فيحدث

> «انّ اللّغة اللاحداثية تُخْضِعُ الفكرَ الجديدَ المترجم قاموسيّاً إلى نظام معانيها وتراكيبها المهيمنة»[٧٦].

إنّه، دون أن يحيط بدلالتها، لا يميّز بين دولة قانون وأنظمة حكم وسلطات قائمة وحكومات متعاقبة، ولا ينظر إلى النّقابات إلّا على أنّها مؤسّسات تدافع عن حقوق مجموعات مهنيّة، ولا يرى في الأحزاب، خاصّة المعارضة منها، سوى مؤسّسات تُكمّلُ «اللعبة» الدّيمقراطيّة: فلا انشقاقات (بسبب آختلاف الرّأي) ولا صراعات ولا أمناء عامّون

أصحاب أملاك، ولا أنظمة داخليّة قاهرة... وفوق ذلك فهذه الهيئات أو التّكوينات، في اعتباره، «حديثة» وحرّة من القبيلة والعائلة والطائفة ومصالح الشركات المضاربة، بُنيَ مجدُها بسواعد المنضوين تحت لوائها ومن ثمّ فهي المؤهّلة لبناء «مجتمع مدنيّ».

كذلك، فخلاصة القول أنّ مجتمعاتنا، ومعها «المجتمع المدنيّ»، تحتاج عند مقاربتها، إلى شيء آخر غير ثنائيّة التقليد/ التحديث ـ ممّا يملي على المثقّف، معاصر هذه المجتمعات، التّخلص من عقدة «ما العمل؟» المستبدة به، أو بالأحرى صياغة هذا السؤال في سياق المدى الرّحب وإطلاق العنان لحرّيّته الثّقافيّة، أساساً للديمقراطيّة في الممارسة: حريّة لا يهدّدها الغموض والالتباس والفوضى، ولا الاستعجال إلى لعب دور ما، بحجّة ضمور فسحة الأمل.

آنذاك أطلّ أنطونيو غرامشي على المُثقّفين العرب مُعزّياً بهزيمة ١٩٦٧ وهادياً إلى «المجتمع المدني» فلم يتمالك عامّتُهُم من التعزّي ومن الاهتداءِ وكان أنْ صادر كلّ فريق منهم على القليل الذي نُميَ إليه من مفهوم «المجتمع المدنيّ» لحساب دينه السّياسيّ حتّى لم يعدْ من سبيل إلى تعريب «أصيل» هذا المفهوم من «الدخيل» عليه...



ISBN: 2-910355-12-8

صورة الغلاف بريشة Bosc